

حركية نمو ريادة الأعمال في الجزائر: "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

The dynamics of entrepreneurial growth in Algeria "Investment in the SME sector"

منير أمقران* ⁽¹⁾ إبراهيم بوعزيز ⁽²⁾

⁽¹⁾ المدرسة الوطنية متعددة التقنيات قسنطينة، الجزائر، mounir.amokrane@enp-constantine.dz

⁽²⁾ المركز الجامعي بركة، الجزائر، brahim.bouaziz@cu-barika.dz

تاريخ الاستلام: 2024/11/26؛ تاريخ القبول: 2024/01/14؛ تاريخ النشر: 2025/06/07

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حركية نمو ريادة الأعمال في الجزائر من خلال تسليط الضوء على ثلاثة محددات رئيسية مرتبطة بالاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المحدد الأول يبحث في دور خلق استثمارات جديدة سنويا كعامل أساسي في تشجيع ريادة الأعمال، والثاني يبحث في تحويل نوع نشاط المؤسسات إلى نشاطات أخرى أكثر نجاحا، مما يعكس تحسنا في بيئة الأعمال، أما المحدد الثالث فيبحث في تأثير التنافسية على الاستثمارات المتعثرة وضعف بيئة الاستثمار. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لوزارة الصناعة خلال الفترة 2012-2022. وقد أظهرت نتائج الدراسة تذبذبا ملحوظا في عدد الاستثمارات السنوية الجديدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كما شهدت عدد المؤسسات التي أعادت نشاطها نموا تدريجيا طيلة فترة الدراسة، وهو ما يعكس تحسن بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية، بحيث لعبت السياسات الحكومية المتبعة في دعم هذا القطاع دورا في ذلك. وخلصت الدراسة إلى أن تحسين بيئة الأعمال وتوفير الجوافز الاقتصادية سيحفز زيادة إنشاء واستدامة المشاريع الجديدة والريادية، ويسمح كذلك بإعادة تنشيط المشاريع الأخرى المتعثرة.

كلمات مفتاحية: ريادة الأعمال؛ السلوك الريادي؛ التنافسية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الاستثمار؛ النمو الاقتصادي.

Abstract

This study aims to analyze the dynamics of entrepreneurial growth in Algeria by highlighting three main determinants associated with investment in the SME sector. The first examines the role of creating new investments annually as a key factor in encouraging entrepreneurship, the second examines the transformation of the type of activity of enterprises to other more successful activities, reflecting an improvement in the business environment, and the third determinant examines the impact of competitiveness on distressed investments and the weakness of the investment environment. The study utilized the descriptive and statistical analytical approach by relying on data from the annual reports of the Ministry of Industry during the period 2012-2022. The results of the study showed a significant fluctuation in the number of new annual investments in the SME sector in Algeria. The number of re-activated enterprises grew gradually throughout the study period, reflecting an improved business environment and enhanced investment competitiveness, with government policies playing a role in supporting this sector. The study concluded that improving the business environment and providing economic incentives will stimulate the creation and sustainability of new and entrepreneurial enterprises and allow for the revitalization of other stalled enterprises.

Keywords: Entrepreneurship; entrepreneurial behaviour; SMEs; investment; Competitiveness; economic growth.

مقدمة:

تعتبر ريادة الأعمال إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان، بما في ذلك الجزائر، حيث تلعب دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار والتنمية المستدامة.

ويمكن العثور على إحدى هذه النظريات في أفكار جوزيف شومبيتر Schumpeter، في أعماله "نظرية التنمية الاقتصادية"، بحيث يرى في البداية أن زيادة الأعمال تسبب النمو الاقتصادي من خلال السماح باستخدام وسائل الإنتاج في مجتمع ما في تركيبات أحدث وأكثر كفاءة⁽¹⁾. وفي مشهد الأعمال التجارية والاقتصادية الحديثة، تبرز زيادة الأعمال كقوة ديناميكية وتحولية، حيث تعمل كحجر الأساس للابتكار والنمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي⁽²⁾. كما تلعب زيادة الأعمال أيضا دورًا حيويًا في النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد، من خلال تكوين المنتجات الجديدة والتغيير التكنولوجي في عملية الإنتاج والتحول الاقتصادي بسبب زيادة الأعمال الفعالة⁽³⁾.

وتؤدي زيادة الأعمال الإنتاجية أيضًا دورًا أساسيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية. فمن خلال الابتكار ودعم الإطار المؤسسي، يمكن أن تسهم زيادة الأعمال في خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام⁽⁴⁾. كما يمكن أن تساهم أيضًا في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة⁽⁵⁾. وفي هذا الإطار، تلعب الدولة دورًا حاسمًا في دعم الابتكار وزيادة الأعمال، بحث تم تأكيد على أن الاستثمارات الحكومية كانت ولا تزال أساس التقدم التكنولوجي الكبير والنمو الاقتصادي المستدام⁽⁶⁾.

سعت الجزائر إلى توفير كافة التسهيلات لتشجيع زيادة الأعمال وتنمية الاستثمار، لا سيما في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم ذلك من خلال إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية الداعمة وتحسين الإطار التشريعي والقانوني. وذلك من أجل تعزيز زيادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الإنشاء والتطوير والاستدامة وتحسين الجودة وتعزيز الابتكار ودعم المهارات والقدرات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الهيئات، كل من الوكالة الوطنية لترقية

(1) Schumpeter, J. A., Capitalism, Socialism and Democracy. Harper & Brothers, New York, 1943, p.74.

(2) Sahil Sagar, Entrepreneurship: Catalyst for Innovation and Economic Growth, International Journal of Innovative Science and Research Technology, Volume 9, Issue 1, 2024, pp.81-92.

(3) Aakash Ranjan, The Role of Entrepreneurship in Economic Development, American Journal of Management Science and Engineering, 4(6, 2019, 87-90.

(4) Baumol, W., Litan, R. E., & Schramm, C. J., Entrepreneurship and Economic Development. Cambridge University Press, 2007.

(5) Jorgenson, D. W., "The Role of Entrepreneurship in Economic Development". American Economic Review, 91(2, 2001, pp. 223-228

(6) Mazzucato, M., The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths. Anthem Press, 2013.

الاستثمار (ANDI)، والوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية (ANADE)، والوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM)، وغيرها من الهيئات الداعمة الأخرى.

وقد نمت ريادة الأعمال في الجزائر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لدعم رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد شملت هذه التدابير توفير التمويل والتدريب والبنية التحتية لتعزيز هذا القطاع الحيوي، مما ساهم في تنشيط ريادة الأعمال وتطوير بيئة الأعمال في البلاد. فلقد شهد قطاع ريادة الأعمال تطورات مهمة، بما في ذلك إنشاء استثمارات جديدة كل عام وتحول بعض المؤسسات إلى أنشطة أكثر نجاحاً، في حين توقفت بعض المؤسسات الأخرى عن العمل تماماً.

على الرغم من الجهود المبذولة لدعم وتطوير ريادة الأعمال في الجزائر، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل. ومن أبرز هذه التحديات الصعوبات المتعلقة ببيئة الأعمال والتمويل والقدرة التنافسية، والتي تؤثر بشكل كبير على نجاح الاستثمارات الريادية.

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في تحليل ثلاث محددات رئيسية مؤثرة على تحديد حركية ريادة الأعمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحيث يركز المحدد الأول على تحليل ديناميكية خلق استثمارات جديدة سنوياً، بينما يبحث المحدد الثاني في تحليل إعادة نشاط بعض المؤسسات إلى نشاطات أخرى أكثر نجاحاً. أما المحدد الثالث فيبحث في تحليل عدد الاستثمارات التي توقفت عن النشاط تماماً. من خلال التركيز على التحديات التي تواجه الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم فعالية السياسات الحكومية المصممة للتغلب على هذه الصعوبات. "كيف يمكن فهم وتحليل اتجاهات نمو ريادة الأعمال في الجزائر، وكيف يمكن تعزيز بيئة ريادة الأعمال والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية المحلية والدولية الحالية؟"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حركية ريادة الأعمال في الجزائر من خلال ثلاثة محددات أساسية. بحيث يركز المحدد الأول على تحليل دور خلق استثمارات جديدة سنوياً كعامل أساسي في تعزيز ريادة الأعمال في هذا القطاع، بينما يبحث المحدد الثاني في تحليل

تحويل بعض المؤسسات نشاطها الاقتصادي إلى نشاطات أخرى أكثر نجاحا، مما يعكس تحسنا نوعيا في بيئة الأعمال. أما المحدد الثالث فيبحث في تحليل تأثير القدرة التنافسية لريادة الأعمال على عدد الاستثمارات التي توقفت عن النشاط بشكل نهائي، مما يشير إلى ضعف بيئة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تقييم نقدي لإمكانية نمو وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية، وذلك باستخدام معطيات الزمن وزيادة حجم الاستثمارات حسب نوع النشاطات الاقتصادية كعوامل رئيسية.

المحور الأول: منهجية الدراسة والادوات المستعملة

نظرا لطبيعة هذا البحث الذي يندرج ضمن مجال الدراسات الاقتصادية الكلية، كان من الضروري استخدام تقنيات بحثية متنوعة تساهم في فهم وتحليل المكونات الرئيسية للدراسة بشكل معمق. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لبناء الأطر النظرية وتوضيح المفاهيم المرتبطة بزيادة الأعمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تأثيرها على مستوى الأداء الاقتصادي في الجزائر. وقد تم ذلك من خلال دراسة وتحليل العديد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم تقسيم محاور الدراسة التحليلية إلى مرحلتين أساسيتين: الأولى تتعلق بتحليل بيانات مؤشرات القدرة التنافسية لريادة الأعمال في الجزائر، والتي تشمل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت عن النشاط أو النشاط بشكل نهائي كل سنة، بالإضافة إلى مؤشرات تحسين بيئة الأعمال والتي تم ربطها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة التي أعادت نوع نشاطها، وكذا مؤشر الابتكار والإنتاجية في مجال ريادة الأعمال والذي يشير إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي يتم إنشاؤها سنويا.

ارتبطت الدراسة التحليلية الإحصائية باستخدام البيانات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2003 إلى 2022، حيث تميزت هذه الفترة بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة في مجال دعم ريادة الأعمال والاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مكتتنا هذه البيانات من فهم ديناميكيات إنشاء الشركات ومعدلات الفشل والقدرة

على التعافي بعد الأزمات. يعد عدد المؤسسات الجديدة التي تم إنشاؤها مؤشرا هاما على مدى جاذبية السوق للاستثمار وريادة الأعمال، في حين يعكس عدد المؤسسات التي توقفت عن النشاط التحديات والصعوبات التي تواجهها تلك المؤسسات في البيئة الاقتصادية. كما يعكس أيضا عدد المؤسسات التي تمكنت من إعادة تنشيط نشاطها مرونة وديناميكية السوق، فضلاً عن فعالية السياسات التي تدعم إعادة الإدماج الاقتصادي للمؤسسات المتعثرة. فعلى مدى السنوات العشر التي شملتها الدراسة (2012/2022)، تمكنا من فهم مختلف التطورات والتغيرات في هذه المؤشرات الثلاثة، والتي تعكس استجابة الاقتصاد لمجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية، مثل التغيرات في السياسات الاقتصادية، وأثار الأزمات العالمية والمحلية، والتغيرات في البيئة التنظيمية والتشريعية، فضلاً عن التحولات في سلوك المستهلك واحتياجات السوق.

هذا النوع من التحليل ضروري لفهم العوامل المؤثرة على بيئة الأعمال، كما يوفر الأساس لاتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تدعم الاستدامة والنمو في القطاع الاقتصادي. كما يمكن أن يساعد أيضا في تحديد المجالات أو القطاعات التي تحتاج إلى تحسينات أو تدخلات من قبل صانعي السياسات لتحفيز نمو واستقرار الأعمال، وبالتالي تعزيز الاقتصاد ككل.

المحور الثاني: استعراض الأدبيات

يهدف هذا القسم إلى تقديم استعراض موجز للأدبيات الرئيسية حول ريادة الأعمال ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية، مع التركيز على أهمية تهيئة بيئة أعمال مواتية وسياسات تمويلية ضرورية لنجاح الاستثمارات الريادية. يتناول هذا القسم أيضا دور رواد الأعمال في خلق فرص العمل والثروة في الدولة، ويختتم بمناقشة النتائج.

وتتضمن بعض النظريات القائمة على تحليل الحاجة، بحيث تصف المقاربات السلوكية والمعرفية في سياق إنشاء المؤسسات. فوفقا لتلك النظريات، يعتبر رائد الأعمال جزءا من عملية معقدة لإنشاء كيان جديد، حيث ينظر إلى المنظمة كعنصر أساسي في التحليل، وينظر إلى الفرد من خلال الأنشطة اللازمة لإنشاء المنظمة⁽¹⁾.

(1) Krueger, N., The Impact of Prior Entrepreneurial Exposure on Perceptions of New Venture Feasibility and Desirability. Entrepreneurship Theory and Practice, 181, 1993, pp. 5-21.

اقترح كل من Boyd & Vozikis نموذجا اجتماعيا - معرفيا يتضمن سلسلة من العوامل الشخصية والسياقية التي تهيئ الأفراد لنوايا تنظيم المشاريع، مثل الخبرات والسمات الشخصية⁽¹⁾. ومن ناحية أخرى، يركز العمل على نهج سلوكي يركز على عملية تنظيم المشاريع، مع التشديد على تحديد الكفاءات والروابط بين رائد الأعمال وإنشاء وتطوير المشروع التجاري.

سلط كل من Acs & Szerb الضوء على العلاقة بين تنظيم المشاريع والنمو الاقتصادي، مستعرضين دور السياسات العامة في تعزيز هذه العلاقة. وأشارا إلى أن تدخل الحكومة من خلال تحسين بيئة الأعمال التجارية وتوفير البنية التحتية المناسبة يمكن أن يكون له تأثير كبير على نجاح الاستثمارات⁽²⁾.

كما درس Lerner دور السياسات الحكومية في تعزيز ريادة الأعمال من خلال تيسير الحصول على التمويل الاستثماري. بحيث سلط الضوء على أهمية سياسات التمويل التي تساهم في دعم الشركات الناشئة وتوفير رأس المال الاستثماري الذي تحتاجه للنمو والتطور⁽³⁾. كما يرى Cressy العلاقة بين التمويل وبقاء الشركات الناشئة، مشيراً إلى أن نقص التمويل هو أحد الأسباب الرئيسية لفشل الشركات في مراحلها الأولى. ويسلط الضوء على أهمية سياسات التمويل المصممة لدعم بقاء هذه الشركات⁽⁴⁾.

يستعرض Porter تأثير استراتيجيات الدولة على تعزيز الميزة التنافسية الوطنية ويبين أن تحسين بيئة الأعمال من خلال سياسات حكومية فعالة يمكن أن يزيد من قدرة رواد الأعمال على الابتكار والتوسع، مما يؤدي إلى نجاح أكبر⁽⁵⁾.

تعد ريادة الأعمال أحد أكثر الاسس للتحويل الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية القطاع الخاص، وسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخلق فرص العمل، والابتكار، والقدرة التنافسية. وتعرف مختلف الاقتصادات

(1) Boyd, N.G. & Vozikis, G.S., The Influence of Self-efficacy on the Development of Entrepreneurial Intentions and Actions. Entrepreneurship Theory and Practice, 18(4), 1994, pp.63-77.

(2) Boyd, N.G. & Vozikis, G.S., The Influence of Self-efficacy on the Development of Entrepreneurial Intentions and Actions. Entrepreneurship Theory and Practice, 18(4), 1994, pp. 63-77.

(3) Lerner, J., The future of public efforts to boost entrepreneurship and venture capital. Small Business Economics, 35(3), 2010, pp.255-264.

(4) Cressy, R. (2006). Why do most firms die young? Small Business Economics, 26(2), 2006, pp.103-116.

(5) Porter, M. E., The competitive advantage of nations. Free Press, 1990.

الدول زيادة الأعمال كعنصر لا غنى عنه للحفاظ على استمرارية اقتصاد البلد وقدرته التنافسية. كما تعتبر زيادة الأعمال بمثابة دراسة مصادر الفرص، وتقييمها واستغلالها⁽¹⁾.

المحور الثالث: المفاهيم الأساسية لريادة الأعمال

أولاً: تعريف ريادة الأعمال

يعرف شومبيتر Schumpeter ريادة الأعمال بأنها "القدرة على إدخال الابتكار من خلال الجمع بين الموارد بطرق جديدة لخلق منتجات أو خدمات جديدة". كما يرى أن ريادة الأعمال هي عملية إبداعية تعتمد على تقديم منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين عمليات الإنتاج بشكل جذري، وإحداث تغييرات في السوق والمساهمة في النمو الاقتصادي⁽²⁾. غير أن الاقتصادي النمساوي (Schumpeter, Joseph) جوزيف شومبيتر، يرى بأن "وظيفة رواد الأعمال هي إصلاح أو إحداث ثورة في نمط الإنتاج من خلال استغلال اختراع أو بشكل أعم إمكانية تكنولوجية غير مجربة لإنتاج سلعة جديدة أو إنتاج سلعة قديمة بطريقة جديدة، من خلال فتح مصدر جديد لتوريد المواد أو منفذ جديد للمنتجات، من خلال إعادة تنظيم صناعة ما وهكذا"⁽³⁾.

كما تعرف ريادة الأعمال على أنها الاستفادة من الفرص المتاحة لإنشاء وإدارة مشروع تجاري جديد لتحقيق الربح⁽⁴⁾. من جهة أخرى، يتم تعريفها على أنها عملية إنشاء منظمة جديدة، بما في ذلك تحديد الفرص وجمع الموارد لإنشاء مشروع جديد⁽⁵⁾. كما تعتبر ريادة الأعمال أيضاً بأنها عملية تنظيم المشاريع، باعتبارها العملية التي يكتشف بها الأفراد الفرص المتاحة لتحقيق قيمة جديدة وتقييمها واستغلالها⁽⁶⁾.

(1) Shane, S., & Venkataraman, S., The promise of entrepreneurship as a field of research. Academy of Management Review, 251, 200, pp.217-226.

(2) Schumpeter, J.A., The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Opie, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K.), 1934 (2008): Transaction Publishers, Journal of Comparative Research in Anthropology and Sociology, Volume 3, Number 2, 2012, pp.137-148.

(3) Schumpeter, J. A., Capitalism, Socialism, and Democracy. Harper & Brothers, New York, 1942.

(4) Drucker, P. F., "Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles", 1985.

(5) William B. Gartner, "Who Is an Entrepreneur?" Is the Wrong Question. American Journal of Small Business, 13 (4) , 1989.

(6) Shane, S., & Venkataraman, S., The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research. Academy of Management Review, 25(1), 2000, pp. 217-226

ثانياً، بيئة ريادة الأعمال

يشبه النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال النظام البيولوجي حيث يتأثر كل عضو فيه بقوة أو ضعف الشبكة ككل، مما يؤثر بدوره على أداء المؤسسات. وقد بدأت المحاولات الحديثة لوصف وقياس طبيعة واستدامة ريادة الأعمال في مناطق جغرافية محددة، مع التركيز على دور التفاعلات بين الجهات الفاعلة والسياسات التكنولوجية في نجاح الابتكار⁽¹⁾. ويؤكد هذا المفهوم على أهمية تبادل المعرفة بين الصناعة والأوساط الأكاديمية.

يسلط مفهوم "اللوب الثلاثي"⁽²⁾ الضوء على أهمية التعاون بين الصناعات والجامعات والحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ويشير Wilson⁽³⁾ إلى أن الابتكار يعتمد على التعاون المترابط بين أربعة قطاعات رئيسية: الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية فيما يعرف بـ "اللوب الرباعي". ويعتمد نجاح هذه الشبكات على الثقة المتبادلة، التي تتطور من خلال البنية التحتية الاجتماعية مثل الجمعيات وال النوادي⁽⁴⁾.

وتتراوح الدراسات المتعلقة بريادة الأعمال بين تلك التي تركز على المستوى الكلي الوطني وتلك التي تنظر إلى المستوى الجزئي في المجتمعات الصغيرة. وقد لخصت شبكة أسبن لرواد الأعمال في مجال التنمية (2013) البحوث في هذا المجال، وحددت أطر عمل مختلفة لتقييم النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: 57 مؤشراً، وخارطة طريق رسم خرائط الأصول: 157 مؤشراً). تتفاوت هذه الأطر من حيث التعقيد وعدد المؤشرات، وتتراوح بين نماذج ذات مؤشرات واسعة النطاق وأخرى أكثر مرونة في التقييم. كما يعرف النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال بأنه مجموعة من المؤسسات

(1) Freeman L.C., Centrality in social networks. Conceptual clarification. Social Networks 1, 1978, pp 215-239; Lundvall, B.-A., Dosi, G., & Freeman, C., Innovation as an interactive process: from user-producer interaction to the national system of innovation. 1988, 349, 369; Manfred M. Fischer ., Innovation, networks and knowledge spillovers. Springer, New York, 2006.

(2) Etzkowitz H., MIT and the rise of entrepreneurial science. 1er Edition, Routledge, London, 2002; Etzkowitz H., The Triple Helix: university-industry-government innovation in action. Routledge, London, 2008.

(3) Ernest J. Wilson., How to make a region innovative, strategy+business magazine, issue 66, Booz & Company Inc , 2012. <http://www.strategy-business.com/article/12103?gko=ee74a>

(4) Georg Fuerlinger, Ulrich Fandl and Thomas Funke, The role of the state in the ntrepreneurship ecosystem: insights from Germany, Fuerlinger et al. Triple Helix, 2(3), 2015, p.6.

المتربطبة بهدف مساعدة رائد الأعمال على المرور بجميع مراحل عملية المشروع الجديد⁽¹⁾.

ثالثا، دور السياسات الحكومية في تعزيز النظام البيئي لتطوير ريادة الأعمال

ناقش بورتير Porter في كتابه "سياسة التنافسية" كيف يمكن لاستراتيجيات الدولة أن تؤثر في تعزيز القدرة التنافسية الوطنية. وأوضح أن السياسات الحكومية التي تركز على تحسين بيئة الأعمال التجارية من خلال توفير البنية التحتية الملائمة، وتشجيع الابتكار، وتسهيل الوصول إلى الموارد، يمكن أن تعزز قدرة الشركات على النجاح والتوسع. وسلط رودريك Rodrik⁽²⁾ الضوء على الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات والسياسات المحسنة أن تعزز الأداء الاقتصادي، متطرقا لكيف يمكن دعم دور الدولة في تحسين الأعمال التجارية من خلال تبنيها لسياسات مناسبة لتعزيز نجاح الشركات. وعلى نفس المنوال، شرح دروكر Drucker دور الدولة في تحسين بيئة الأعمال من خلال السياسات التي تدعم الابتكار وتوفير البنية التحتية اللازمة لنجاح الشركات الناشئة، مؤكداً أن السياسات الحكومية التي تدعم الابتكار تعزز نجاح الأعمال.

يحلل كل من Zhang, X., & Yang, Y⁽³⁾ فعالية السياسات الحكومية في تعزيز نجاح الأعمال التجارية في الأسواق الناشئة، أين أشار إلى أن السياسات التي تركز على تحسين البيئة التنظيمية وتوفير الدعم المالي تلعب دورا مهما في نجاح الشركات.

رابعا، ريادة الأعمال في الجزائر

تسعى الجزائر، بفضل بنيتها التحتية المتطورة حاليا في مجالي الطاقة والنقل، مما يجعلها من بين أكثر البلدان تقدما في أفريقيا، فضلا عن إمكاناتها البشرية وموقعها الجغرافي، إلى تعزيز نظام بيئي لريادة الأعمال يشهد تحولات كبيرة ويتمتع بإمكانات هائلة. ولكن تبقى الجزائر في حاجة إلى التفاعل مع النظم الإيكولوجية الإقليمية والعالمية للاستفادة من الفرص التي تفتقر إليها حاليا، مما سيمكنها من الارتقاء إلى مستوى أعلى.

(1) Isenberg, D., How to Start an Entrepreneurial Revolution, Harvard Business Review, 2010. <https://hbr.org/2010/06/the-big-idea-how-to-start-an-entrepreneurial-revolution/ar/1>.

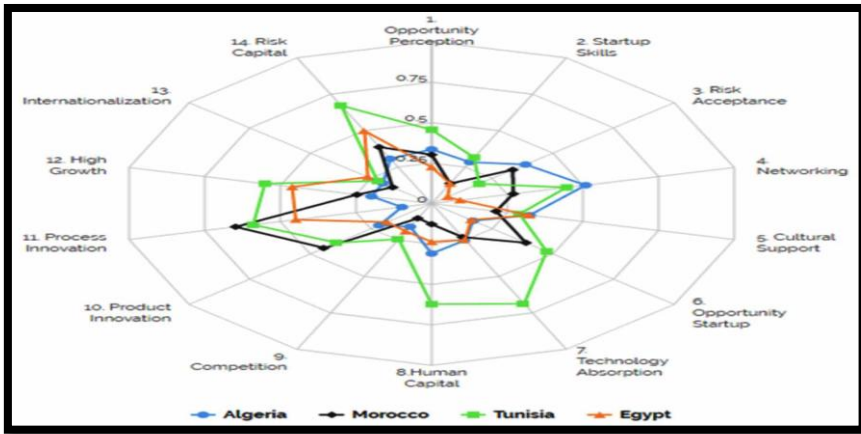
(2) Rodrik, D., Institutions and Economic Performance. In Handbook of New Institutional Economics, Springer, 2004, pp. 185-220.

(3) Zhang, X., & Yang, Y., Government Policies and Business Success: Evidence from Emerging Markets. Journal of Business Research, 140, 2022, pp.230-240.

وإدراكا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اتخذت الحكومة العديد من الخطوات من أجل تعزيز نشاط ريادة الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن أن يخفي ذلك حقيقة أن الجزائر متأخرة عن البلدان المجاورة من حيث العديد من مؤشرات المساعدة في مجال ريادة الأعمال وفقا لمؤشر ريادة الأعمال العالمي (2017) كما هو موضح في الشكل 1. وقد يكون هذا مرتبطاً بحقيقة أن الجزائر بدأت في تطوير نظام بيئي لريادة الأعمال في وقت متأخر جدا⁽¹⁾.

فعلى مدى عقود من الزمن بعد الاستقلال، كانت الجزائر تعتمد بشكل كامل على عائدات النفط والغاز. ويشكل الركود الأخير وانخفاض أسعار النفط تحديات كبيرة للبلاد، مما يبرز الحاجة الملحة لإدخال إصلاحات وتنويع الاقتصاد. وفي هذا السياق، قد يكون تعزيز ريادة الأعمال عاملاً حاسماً في تحقيق التنويع الاقتصادي.

الشكل 1. مؤشرات المبادرات الجزائرية لريادة الأعمال (مقارنة بين البلدان المغربية)



Source: Global Entrepreneurship Index (2017)

خامسا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عادة ما يتم تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة بحدود قانونية لعدد الموظفين

(1) Soraya Sedkaoui., An Empirical Analysis of the Algerian Entrepreneurship Ecosystem: Entrepreneurship Ecosystem in Algeria, Books : Handbook of Research on Ethics, Entrepreneurship, and Governance in Higher Education. Publisher: IGI GlobalEditor: Suja R. Nair; José Manuel Saiz-Álvarez, 2019., p.479. DOI: 10.4018/978-1-5225-5837-8.ch022 .

وإجمالي الإيرادات السنوية، وتختلف هذه الحدود من بلد إلى آخر. ففي الاتحاد الأوروبي، تصنف الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك التي توظف أقل من 250 شخصا ولا يزيد حجم مبيعاتها السنوية عن 50 مليون يورو، أو ميزانية عمومية سنوية لا تزيد عن 43 مليون يورو⁽¹⁾.

من أجل تطوير مستويات الأداء من خلال تشجيع الابتكار والتنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، عملت الجزائر على تطوير المنظومة التشريعية لهذا القطاع عبر عدة مراحل بدءا من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 إلى غاية تعديله في جانفي 2017. وقد جاءت تلك التشريعات والقوانين من أجل محاولة بعث وتفعيل دور هذا القطاع من خلال⁽²⁾ دعمه للنمو الاقتصادي؛ تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة عليها خاصة المبتكرة منها؛ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها التصديرية؛ تعزيز ثقافة المقاولاتية؛ تحسين نسبة الاندماج الوطني وترقية المناولة. وعلى الرغم من هذه التدابير، إلا أنها لم تكن كافية للحد من معدلات فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال متغيرات التوقف وإعادة التنشيط.

في الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل شركة تقدم خدمات أو سلع توظف ما بين 1 إلى 250 موظفًا ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري (حوالي 18.6 مليون يورو)، ولا يتجاوز إجمالي ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري (4.6 مليون يورو)، وتحترم معايير الاستقلالية⁽³⁾. ويعني احترام معايير الاستقلالية أن تكون الشركة ذاتية التسيير بحتة وليست قسما أو شركة تابعة لشركة أم. لا يمكن أن تمتلك مؤسسة أخرى أكثر من 25% من الأسهم.

(1) Gutenberg P., "Small and medium-sized enterprises", Project Gutenberg Self-Publishing, eBooks : Self.gutenberg.org, 2016, Available: http://self.gutenberg.org/articles/small_and_medium_sized_enterprises, Accessed: 04- Sept- 2024.

(2) Amokrane M., Bekhti F., (376) Modeling innovation and competitiveness of small and medium enterprises in Algeria: A standard analytical study using the dynamic analysis model VAR during the period 2003-2019, Journal of Economics and Human Development, Vol. 11 No. 1, 2019, pp.392-376.

(3) A. MOSBAH, R. DEBILI., Development of algerian smes in the age of globalization (pembangunan di algeria dalam era globalisasi", Journal of Business and Social Development, Volume 2 Number 1, 2014, pp.37-48

المحور الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا، نمو زيادة الأعمال في الجزائر: الاتجاهات والتحديات الحالية

عرفت زيادة الأعمال في الجزائر نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة بفضل الجهود الحكومية المكثفة لتعزيز التنافسية وجذب الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير الاستراتيجية لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة، بهدف توفير بيئة مواتية لنمو هذا القطاع الحيوي وتنافسيته.

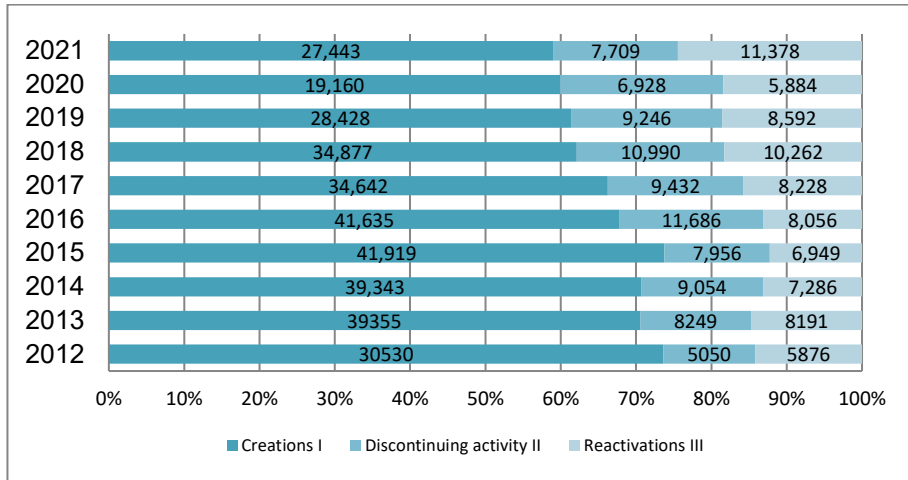
-تحليل تطور استثمارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (مؤشر نمو زيادة الأعمال): شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة، مما يعكس نموا في زيادة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية في هذا القطاع. وقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة مبادرات لدعم هذا النوع من الاستثمار، بما في ذلك توفير التمويل والتسهيلات الضريبية. كما خصصت موارد مالية كبيرة لدعم الشركات الناشئة وتشجيع الابتكار، مما أدى إلى نمو كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل القطاعات المستفيدة قطاعات الخدمات والصناعة والفلاحة والبناء، حيث تساهم هذه الاستثمارات في تعزيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة ودعم بيئة زيادة الأعمال والمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للبلد.

-عدم إستقرار في إنشاء المؤسسات الجديدة، بحيث اثبتت المعطيات المتحصل عليها في المنحنى أدناه، تذبذب عدد الشركات الجديدة التي تم إنشاؤها بشكل كبير طيلة فترة الدراسة. في بداية الفترة، وخاصة بين عامي 2012 و2015، كان هناك نمو ملحوظ في زيادة الأعمال، حيث ارتفع عدد الشركات الجديدة إلى أعلى مستوى له في عام 2015 مع تسجيل 41,919 شركة جديدة، مما يعكس الديناميكية العالية لزيادة الأعمال والمجازفة في السوق خلال تلك الفترة. ويعكس هذا النمو التفاؤل الاقتصادي وتحسن بيئة الأعمال خلال تلك السنوات (الشكل 2).

ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة انخفاضا تدريجيا وملحوظا في عدد الشركات الجديدة، حيث وصل إلى أدنى مستوى له في عام 2020 مع 19,160 شركة فقط، وهو ما يمكن تفسيره بأثار جائحة كوفيد-19 وما رافقها من تباطؤ اقتصادي عالمي، بالإضافة إلى التحديات المحلية التي أثرت على الاستثمار في هذا القطاع. بعد ذلك، شهدت سنة 2021

انتعاشا طفيفا في عدد المؤسسات الجديدة، مما يشير إلى استعادة جزئية للثقة في السوق وزيادة في نشاط ريادة الأعمال، حيث بدأ رواد الأعمال في العودة ببطء إلى السوق، مدفوعين بالأمل في تحسن الظروف الاقتصادية بعد جائحة كورونا والتنبؤ بزيادة حجم الطلب الكلي للمنتجات.

الشكل 2: مقارنة بين مؤشرات حركية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة، 2022

من خلال النتائج المبينة أعلاه (الشكل 2)، يمكن تحليل النتائج كما يلي:

- خلال الفترة 2012 / 2013: شهدت هذه الفترة زيادة في عدد المؤسسات الجديدة (من 30,530 إلى 39,355) وزيادة موازية في عدد المؤسسات المتوقفة من 5,050 مؤسسة إلى 8,249 مؤسسة (ارتفع معدل التوقف عن النشاط من 13.87% إلى 17.35%)، مع ارتفاع مماثل في إعادة نشاط المؤسسات (من 5,876 إلى 8,191).

- خلال الفترة 2014 / 2016: على الرغم من الزيادة في تأسيس استثمارات جديدة (41,919 في عام 2015)، ارتفع معدل التوقف (19.42% في عام 2014 و 23.52% في عام 2016)، مما يشير إلى زيادة التحديات في السوق، خاصة في ظل انخفاض أسعار المحروقات في تلك الفترة.

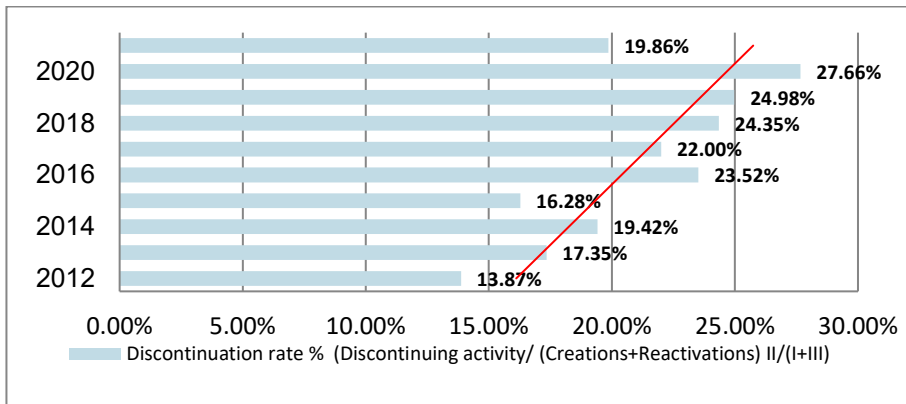
- خلال الفترة 2017 / 2019: انخفض عدد المؤسسات الجديدة (من 34,642 في عام

2017 إلى 28,428 في عام 2019) مع زيادة نسبية في حالات التوقف من 9,432 مؤسسة إلى 9,246 مؤسسة (معدل التوقف عن النشاط نهائياً مرتفعاً عند حوالي 22% إلى 25%)، بينما ظلت عمليات إعادة النشاط إلى نشاطات أخرى أكثر نجاحاً عند مستوى مستقر نسبياً.

- من عام 2017 إلى عام 2019: شهدت هذه الفترة تأثير جائحة كوفيد-19، حيث انخفضت المؤسسات الجديدة سنوياً بشكل حاد إلى 19,160 مؤسسة في عام 2020، بينما استمرت حالات التوقف إلى 6,928 مؤسسة وإعادة النشاط إلى 5,884 مؤسسة عند مستويات منخفضة. في سنة 2021، انتعشت المؤسسات المعادة لنشاطها بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى 11,378 مؤسسة، بينما معدل التوقف عن النشاط بلغ نسبة 19.86%.

تعكس العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة التحديات الاقتصادية التي تواجهها زيادة الأعمال، بحيث تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى زيادة معدلات التوقف عن النشاط وتباطؤ نشاط إنشاء الأعمال الجديدة، مما يؤثر سلباً على تطوير القدرة التنافسية لتلك المؤسسات. ومع ذلك، تظهر محاولات لاستعادة النشاط الاقتصادي في الفترات اللاحقة، مما يشير إلى الجهود المبذولة لتحسين زيادة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية في ظل الظروف العالمية المتغيرة.

الشكل 3: نسبة المؤسسات المتوقفة عن النشاط مقارنة بالمؤسسات التي تم إنشاؤها حديثاً والمؤسسات التي أعادت نشاطها



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة، 2022

- زيادة محسوسة في عدد الشركات أو المؤسسات المتوقفة عن النشاط نهائيا خاصة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 ، حيث بلغت ذروتها في عام 2016 بتوقف 11,686 مؤسسة عن النشاط التجاري، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها ريادة الأعمال، مثل زيادة التكاليف التشغيلية والتغيرات في الطلب وعدم استقرار القوانين التنظيمية. بعد عام 2016، بدأت معدلات التوقف عن النشاط في الانخفاض نسبيا، مما قد يشير إلى تحسن في بعض جوانب بيئة الأعمال أو قدرة رواد الأعمال على التكيف مع التحديات، مما يعزز قدرتهم على المنافسة. ومع ذلك، ظلت الأرقام مرتفعة نسبياً، مما يشير إلى وجود عوامل مستمرة تعيق نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والناشئة، وتعكس الحاجة إلى دعم إضافي لتعزيز ريادة الأعمال وضمان استدامتها في السوق (يعرض الشكل 3 يعرض نسبة الشركات التي توقفت عن النشاط خلال زمن الدراسة، من خلال حساب نسبة الشركات المتوقفة إلى مجموع الشركات التي تم إنشاؤها حديثا والتي أعادت نشاطها).

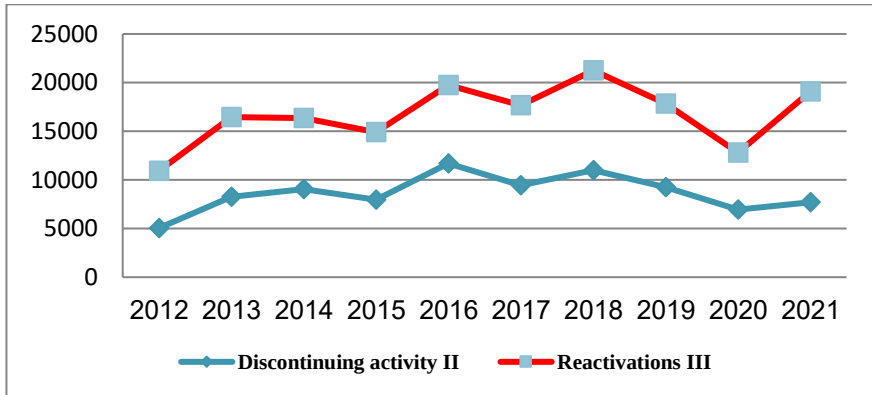
وكان التأثير المتبادل بين متغير التوقف عن النشاط نهائيا والمتغيرين الآخرين واضحا. فكلما زاد التوقف عن النشاط، انخفضت القدرة التنافسية في بيئة ريادة المشاريع بشكل عام، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة في إنشاء مشاريع جديدة وتنشيط المشاريع الأخرى.

كما تشير البيانات إلى أن الدعم المستمر لتعزيز بيئة ريادة الأعمال من خلال الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يقلل من معدلات التوقف عن النشاط. وقد تزامنت الفترات التي انخفضت فيها معدلات التوقف مع ظروف اقتصادية أفضل نسبيا أو مع زيادة الدعم المقدم للمشاريع. ويعد معدل التوقف النهائي عن النشاط مؤشرا مهما على صحة البيئة الاقتصادية وبيئة ريادة الأعمال، حيث تتزامن فترات التوقف المرتفعة في كثير من الأحيان مع الظروف الاقتصادية الصعبة أو التغيرات الكبيرة في السوق. ويمكن أن يساعد دعم الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات فعالة على خفض هذه النسبة وتعزيز استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز القدرة التنافسية ويساهم في النمو الاقتصادي.

-التحسن التدريجي في إعادة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث شهدت الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2021 تحسنا تدريجيا في عدد المؤسسات التي تمكنت من إعادة بعث نشاطها إلى نشاط آخر، مما يعكس اتجاهها إيجابيا

في بيئة ريادة الأعمال. ويتضح من الشكل 4، أن هذا التحسن يتزايد عاما بعد عام، ليصل إلى ذروته في عام 2021 مع إعادة تنشيط 11,378 شركة. قد يكون هذا الارتفاع دليلاً على التحسن في بيئة الأعمال العامة وفعالية البرامج والسياسات الحكومية التي تهدف إلى دعم رواد الأعمال وإعادة دمج الشركات المتعثرة في السوق.

الشكل 4: مقارنة بين المؤسسات التي أعادت نشاطها والمؤسسات المتوقفة عن النشاط



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة، 2022

تسلط هذه الزيادة التدريجية في إعادة التنشيط الضوء على مرونة بعض المؤسسات وقدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية والظروف غير المواتية. ويوضح أهمية وجود بيئة تنظيمية داعمة تعزز القدرة التنافسية وتشجع رواد الأعمال على تجاوز الأزمات والعودة إلى النشاط بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإنه يؤكد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة تدعم المؤسسات المتعثرة، وتساعد على استعادة حيويتها والعودة إلى مسار النمو الاقتصادي. فالدعم الفعال لريادة الأعمال عامل أساسي في تعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل (يقدم الشكل 4 صورة واضحة للعلاقة بين الشركات التي توقفت عن النشاط بشكل نهائي (Discontinuing activity) وتلك التي أعادت نشاطها (Reactivations) خلال فترة الدراسة).

تعكس النتائج الواردة في الشكل 4 التحديات والفرص التي واجهت ريادة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية خلال العقد الماضي. على الرغم من الفترات الصعبة، لا سيما في سنة 2016 وتأثير جائحة كوفيد-19 سنة 2019، يشير الاتجاه العام إلى بيئة اقتصادية مرنة ومتحسنة، مع وجود فرص كبيرة لزيادة الاستثمار وتعزيز

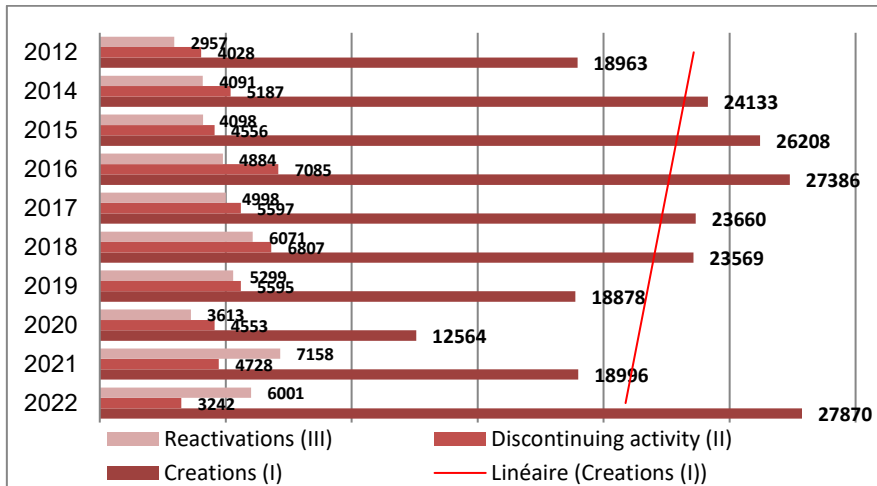
القدرة التنافسية في هذا القطاع الحيوي.

ثانيا، تحليل القطاعات الحيوية لريادة الأعمال في النشاط الاقتصادي بالجزائر

تبرز الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في عدة قطاعات رئيسية، منها:

-قطاع الخدمات: قطاع الخدمات هو الأكثر قدرة على المنافسة والنمو، حيث ارتفع عدد الاستثمارات الجديدة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 27,870 مؤسسة في سنة 2022، مقارنة بـ 12,564 مؤسسة في سنة 2020. كما شهدت المؤسسات المعادة لنشاطها زيادة كبيرة، حيث أعيد تنشيط 6,001 مؤسسة في سنة 2022 مقارنة بـ 3,613 مؤسسة في عام 2020. ويعكس هذا النمو الكبير التحول الهيكلي نحو اقتصاد قائم على الخدمات بشكل أكبر، وهو مجال يزدهر بفضل الابتكار ومبادرات ريادة الأعمال، مما يعزز القدرة التنافسية ويعكس قدرة القطاع على التكيف والنمو في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

الشكل 9: نمو ريادة الأعمال في قطاع الخدمات

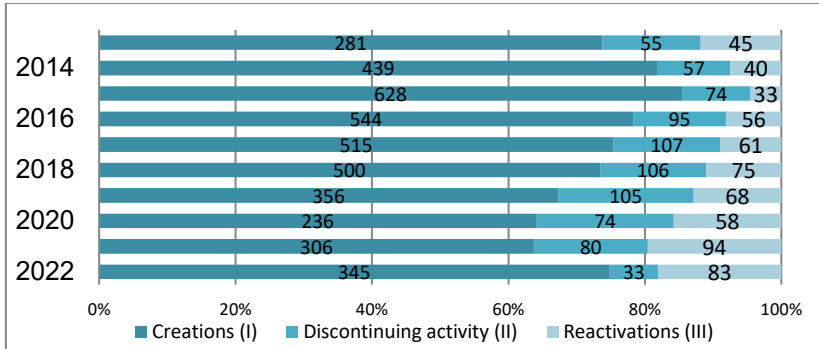


المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة، 2022

-قطاع الزراعة وصيد الأسماك: ويواجه القطاع تحديات هيكلية مثل الطقس غير المستقر والافتقار إلى التقنيات الحديثة، لكنه يظهر مرونة نسبية وعودة إلى النشاط بفضل مبادرات ريادة الأعمال. بحيث وجدنا بان القطاع الزراعي شهد نموا بطيئا من حيث إنشاء المشاريع الجديدة بمعدل نمو يبلغ حوالي 22.7% على مدى 10 سنوات، بينما كانت

معدلات التوقف عن النشاط منخفضة نسبياً. بالإضافة إلى ذلك ازداد عدد المؤسسات التي أعادت نشاطها بصفة تدريجية، مما يشير إلى مرونة القطاع على الرغم من التحديات.

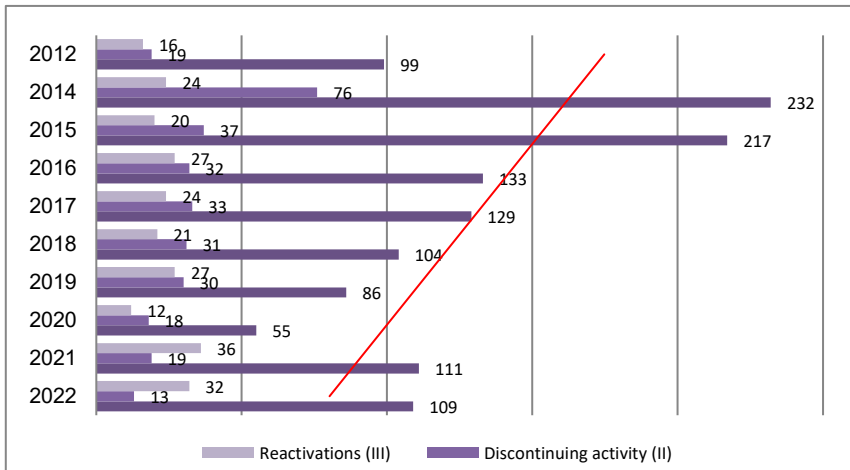
الشكل 5: نمو زيادة الأعمال في القطاع الزراعي



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة، 2022

قطاع الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة: أظهرت النتائج بأن هذا القطاع عرف استقراراً أقل في الأداء مقارنة بالقطاعات الأخرى. ففي عام 2022، تم إنشاء 109 شركة جديدة، أي ضعف عدد الشركات الجديدة في عام 2015. ومع ذلك، سجل القطاع تراجعاً في عمليات إعادة النشاط إلى 32 مؤسسة، مما يعكس التحديات الكبيرة التي يواجهها، مثل الحاجة إلى استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة. ويوضح هذا التراجع الأثر المحدود لزيادة الأعمال في تعزيز القدرة التنافسية في القطاع، مما يقلل من قدرته على التكيف والنمو.

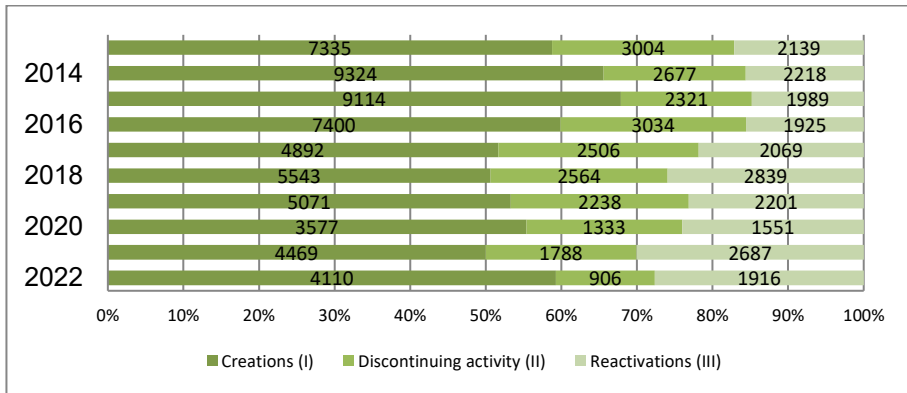
الشكل 6: نمو زيادة الأعمال في الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة، 2022

-البناء والأشغال العمومية: شهد قطاع البناء والأشغال العامة زيادة كبيرة في عدد المؤسسات الجديدة، حيث ارتفعت إلى 4,110 مؤسسة في سنة 2022 مقارنة بـ 3,577 مؤسسة في سنة 2020. كما سجل القطاع أيضا ارتفاعا في عدد الشركات التي توقفت عن العمل ليصل إلى 906 شركة في عام 2022. ومع ذلك، كانت هناك زيادة ملحوظة في عمليات إعادة النشاط، حيث تم إعادة نشاط 1,916 مؤسسة في سنة 2022. يشير هذا النمو إلى أن زيادة الأعمال قد ساعدت في تعزيز مرونة القطاع وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، مما عزز القدرة التنافسية وساهم في الانتعاش الاقتصادي. تعكس هذه المعطيات تحسن بيئة الأعمال في ظل توجهات الحكومة، من خلال تركيزها على عديد المحاور، خاصة منها المتعلقة بتطوير عديد البنى التحتية منها الطرق البناء، الأشغال العمومية.

الشكل 7: نمو زيادة الأعمال في قطاع البناء والأشغال العمومية

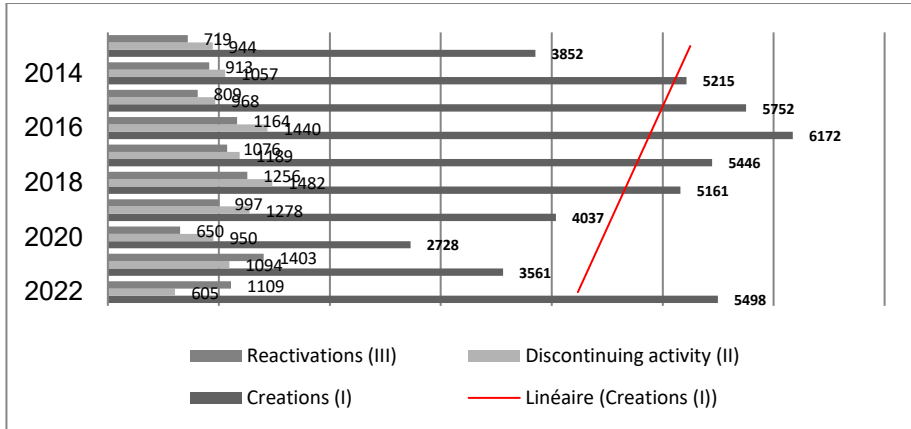


المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة، 2022

-قطاع الصناعات التحويلية: أظهرت النتائج بأن قطاع الصناعات التحويلية نما كبيرا في عدد الاستثمارات الجديدة، حيث ارتفعت إلى 5,498 مؤسسة سنة 2022 مقارنة بـ 2,728 مؤسسة في سنة 2020. كما شهد هذا القطاع زيادة في معدلات إعادة النشاط، حيث تم إعادة النشاط 1,109 مؤسسة في سنة 2022 مقارنة بـ 650 مؤسسة في سنة 2020. ويعكس هذا النمو قدرة زيادة الأعمال على تعزيز الابتكار والنمو في القطاع، حتى في

مواجهة التحديات مثل الحاجة إلى التقنيات المتقدمة، وتعزيز القدرة التنافسية ويعكس مرونة القطاع في التكيف مع الظروف الاقتصادية على غرار باقي القطاعات.

الشكل 8: نمو زيادة الأعمال في قطاع الصناعات التحويلية



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة، 2022

تشير البيانات محل الدراسة إلى أن القطاعات التي تتطلب استثمارات أقل وتتمتع بقدرة أكبر على التكيف، مثل قطاعي الزراعة والخدمات، بحيث تظهران مرونة أكبر في النمو من خلال انشاء استثمارات جديدة وإعادة النشاط لأخرى. أما القطاعات التي تتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجيا متقدمة، مثل قطاع الطاقة والمناجم، فقد شهدت تقلبات أكبر. وتؤدي زيادة الأعمال دوراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي والاستدامة في جميع القطاعات، إذ تساعد على تعزيز المرونة والتكيف مع مختلف التحديات الاقتصادية.

الخاتمة

تظهر البيانات أن الاقتصاد الجزائري شهد فترات من النمو والتحديات، حيث كان للأزمات الاقتصادية العالمية تأثير ملحوظ على تطور ريادة الأعمال. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن المعدلات المرتفعة لإعادة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نشاطات اقتصادية أخرى تعكس مرونة السوق وقدرة ريادة الأعمال على التكيف والابتكار في ظل الظروف الصعبة.

أثبتت نتائج الدراسة وجود تذبذب في حجم الاستثمار السنوي الجديد في قطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة، حيث شهد ارتفاعا في بعض المراحل وانخفاضا في مراحل أخرى. وفيما يتعلق بانتعاش الأنشطة التجارية، فقد كشفت فترة الدراسة عن تحسن تدريجي في إعادة تنشيط الأعمال التجارية. ويعكس ذلك تحسنا تدريجيا في بيئة الأعمال وزيادة القدرة التنافسية في مجال ريادة الأعمال، مع تسليط الضوء أيضا على فعالية السياسات الحكومية التي تهدف إلى دعم الأعمال التجارية التي تواجه صعوبات. وتوضح هذه المرونة قدرة بعض الشركات على التكيف مع التحديات الاقتصادية، مما يؤكد أهمية وجود إطار تنظيمي تنافسي وداعم يساعد الشركات على التغلب على الأزمات وتنشيطها. ويساهم ذلك في تحقيق الاستدامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وخلصت الدراسة إلى أن قطاع الخدمات هو الأكثر تنافسية ونموا من حيث ريادة الأعمال. كما شهدت إعادة نشاط بعض المؤسسات زيادة معتبرة. ويعكس هذا النمو التحول الهيكلي نحو اقتصاد قائم على الخدمات بشكل أكبر، وهو قطاع مزدهر بفضل الابتكار والمبادرات الريادية. كما يأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية من حيث التنافسية، مع نمو في عدد الاستثمارات الجديدة وزيادة في إعادة التنشيط. ويعكس هذا التطور دور ريادة الأعمال في تعزيز الابتكار والنمو في هذا القطاع، على الرغم من التحديات المتعلقة بالحاجة إلى التقنيات المتقدمة.

وتشير النتائج أيضا إلى أن باقي القطاعات الاقتصادية شهدت تراجعا ملحوظا في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة في معدلات التوقف عن النشاط نهائيا، خاصة في قطاعات حيوية مثل البناء والأشغال العمومية. وعلى الرغم من هذه التحديات، هناك جهود ملحوظة لإعادة بعث النشاط في معظم القطاعات.

فيما يتعلق بالاتجاهات المستقبلية، من الضروري مواصلة دعم المشاريع، لا سيما تلك التي يقودها رواد الأعمال، فضلا عن الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير سياسات اقتصادية محفزة لضمان النمو الاقتصادي والاستدامة وتعزيز ريادة الأعمال كعامل رئيسي في الانتعاش الاقتصادي. بحيث يجب أن ينصب التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقليل فترات التوقف وزيادة فرص إعادة تنشيطها. ويمكن أن يؤدي تحسين بيئة الأعمال وتوفير الحوافز الاقتصادية إلى تعزيز ريادة الأعمال من خلال زيادة إنشاء واستدامة المشاريع الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير خطط واستراتيجيات

لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وتقليل تأثير الأزمات المستقبلية.

المراجع

1. Schumpeter, J. A., Capitalism, Socialism and Democracy. Harper & Brothers, New York. 1943, p.74.
2. Sahil Sagar., Entrepreneurship: Catalyst for Innovation and Economic Growth, International Journal of Innovative Science and Research Technology, Volume 9, Issue 1, 2024, pp.81-92.
3. Aakash Ranjan, The Role of Entrepreneurship in Economic Development, American Journal of Management Science and Engineering, 4(6), 2019, pp.87-90.
4. Baumol, W., Litan, R. E., & Schramm, C. J., Entrepreneurship and Economic Development. Cambridge University Press, 2007.
5. Jorgenson, D. W., "The Role of Entrepreneurship in Economic Development". American Economic Review, 91(2), 2001, pp.223-228
6. Mazzucato, M., The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths. Anthem Press, 2013.
7. Krueger, N., The Impact of Prior Entrepreneurial Exposure on Perceptions of New Venture Feasibility and Desirability. Entrepreneurship Theory and Practice, 18(1), 1993, pp.5-21.
8. Boyd, N.G. & Vozikis, G.S., The Influence of Self-efficacy on the Development of Entrepreneurial Intentions and Actions. Entrepreneurship Theory and Practice, 18(4), 1994, pp.63-77.
9. Boyd, N.G. & Vozikis, G.S., The Influence of Self-efficacy on the Development of Entrepreneurial Intentions and Actions. Entrepreneurship Theory and Practice, 18(4), 1994, pp. 63-77.
10. Lerner, J., The future of public efforts to boost entrepreneurship and venture capital. Small Business Economics, 35(3), 2010, pp. 255-264.
11. Cressy, R., Why do most firms die young? Small Business Economics, 26(2), 2006, pp.103-116.
12. Porter, M. E. ; The competitive advantage of nations. Free Press, 1990.
13. Shane, S., & Venkataraman, S., The promise of entrepreneurship as a field of research. Academy of Management Review, 25(1), 2000, pp.217-226.
14. Schumpeter, J.A., The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Opie, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K.), 1934 (2008), Transaction Publishers, Journal of Comparative Research in Anthropology and Sociology, Volume 3, Number 2, Winter 2012, pp.137-148.
15. Schumpeter, J. A., Capitalism, Socialism, and Democracy. Harper & Brothers, New York, 1942.
16. Drucker, P. F., "Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles", 1985.
17. William B. Gartner., "Who Is an Entrepreneur?" Is the Wrong Question. American Journal of Small Business, 13 (4), 1989.

18. Shane, S., & Venkataraman, S., The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research. *Academy of Management Review*. 1(25), 2000, pp. 217-226.
19. Freeman LC., Centrality in social networks. Conceptual clarification. *Social Networks* 1, 1978, pp 215–239
20. Lundvall, B.-A., Dosi, G., & Freeman, C., Innovation as an interactive process: from user-producer interaction to the national system of innovation, 1988, pp.349-369.
21. Manfred M. Fischer., Innovation, networks and knowledge spillovers. Springer, New York, 2006.
22. Etzkowitz H., MIT and the rise of entrepreneurial science. 1er Edition, Routledge, London, 2002.
23. Etzkowitz H., The Triple Helix: university-industry-government innovation in action. Routledge, London, 2008.
24. Ernest J. Wilson., How to make a region innovative, strategy+business magazine, issue 66, Booz & Company Inc, 2012. <http://www.strategy-business.com/article/12103?gko=ee74a>
25. Georg Fuerlinger., Ulrich Fandl and Thomas Funke, The role of the state in the entrepreneurship ecosystem: insights from Germany, Fuerlinger et al. Triple Helix, 2(3), 2015, p.6
26. Isenberg, D., How to Start an Entrepreneurial Revolution, Harvard Business Review, 2010. <https://hbr.org/2010/06/the-big-idea-how-to-start-an-entrepreneurial-revolution/ar/1>
27. Rodrik, D., Institutions and Economic Performance. In *Handbook of New Institutional Economics*, Springer, 2004, pp. 185-220.
28. Zhang, X., & Yang, Y. Government Policies and Business Success: Evidence from Emerging Markets. *Journal of Business Research*, 140, 2022, pp.230-240.
29. Soraya Sedkaoui., An Empirical Analysis of the Algerian Entrepreneurship Ecosystem: Entrepreneurship Ecosystem in Algeria, Books : *Handbook of Research on Ethics, Entrepreneurship, and Governance in Higher Education*, 2019. Publisher: IGI GlobalEditor: Suja R. Nair; José Manuel Saiz-Álvarezp.p.479. DOI: 10.4018/978-1-5225-5837-8.ch022 .
30. Gutenberg P., "Small and medium-sized enterprises | Project Gutenberg Self-Publishing, eBooks : Self.gutenberg.org, 2016. Available: http://self.gutenberg.org/articles/small_and_medium_sized_enterprises, Accessed: 04- Sept- 2024.
31. Amokrane M., Bekhti F., 376Modeling innovation and competitiveness of small and medium enterprises in Algeria: A standard analytical study using the dynamic analysis model VAR during the period 2003-2019, *Journal of Economics and Human Development*, 1(11), 2019, pp. 392-376.
32. A. MOSBAH, R. DEBILI,. Development of algerian smes in the age of globalization (pembangunan di algeria dalam era globalisasi)", *Journal of Business and Social Development*, 2(1), 2014, pp.37-48